الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/53/L.6
16 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٢ (ب) من جدول الأعمال

مسائل السياسات القطاعية: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إندونيسيا*: مشروع قرار

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارتها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تحيط علما بالاعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين في اجتماعهم السنوي الثاني والعشرين المعقود في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن أهمية التصنيع لأغراض التنمية وأهمية التعاون الدولي لدعم البلدان النامية في هذا الميدان(١)،

وإذ تسلم بالدور المتزايد الذي يقوم به المجتمع التجاري، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية النشطة لتنمية القطاع الصناعي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام،

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) A/53/466، المرفق.

١ - تعيد التأكيد بأن التصنيع هو عنصر أساسي في تعزيز التنمية المستدامة للبلدان النامية، وكذلك في إيجاد عمالة منتجة، والقضاء على الفقر، وتيسير التكامل الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية؛

٢ - تؤكد أهمية التحول الصناعي المحلي في البلدان النامية بفرض زيادة القيمة المضافة لمكاسبها من الصادرات بغية الاستفادة على نحو كامل من عملية العولمة وتحرير التجارة؛

٣ - تؤكد على أهمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية وإيجاد مناخ إيجابي في مجال الاستثمار والتجارة، على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني، في تشجيع توسع القدرات الانتاجية في البلدان النامية وتنوعها وتحديثها؛

٤ - تؤكد أيضا على أهمية وجود بيئة دولية ووطنية مؤاتية لتصنيع البلدان النامية، وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية من شأنها تعزيز أمور منها، تنمية المؤسسات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكيف التكنولوجي والابتكارات التكنولوجية، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك لتمكين البلدان النامية من تهيئة مناخ قادر على اجتذاب الاستثمارات بما يزيد ويستكمل الموارد المحلية اللازمة لتوسيع وتنويع وتحديث طاقتها الإنتاجية الصناعية، في سياق نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف وغير تمييزي وشفاف ومتعدد الأطراف وقائم على قواعد؛

٥ - تكرر تأكيد أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بوصفه وسيلة ناجعة للتعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية؛

٦ - تنوه بمواصلة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية أيضا للتنمية الصناعية في البلدان النامية، وتدعو البلدان المانحة والبلدان المستفيدة إلى مواصلة التعاون في جهودهما من أجل زيادة كفاءة وفعالية موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

٧ - ترحب باستخدام أساليب التمويل المبتكرة، بما في ذلك خطط التمويل المشترك والصناديق الاستئمانية وتحويل الديون إلى رأسمال سهمي، حسب الاقتضاء، وغير ذلك من تدابير تخفيف عبء الدين، وخطط إقامة مشاريع صناعية مشتركة، وإقامة تعاون فيما بين المؤسسات، وتوفير رأسمال مساهم للتنمية الصناعية، وبخاصة في البلدان النامية؛

٨ - تعيد تأكيد الدور التنسيقي المركزي الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) في منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية للبلدان النامية، وترحب بجهودها المتواصلة فيما يتصل بالتحول الهيكلي وإعادة التنشيط في عالم اقتصادي متغير؛

٩ - تدعو المجتمع الدولي وهيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إلى دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تكثيف وتوسيع نطاق التعاون الصناعي القائم فيما بينها في مجالات عدة، منها التجارة في المنتجات المصنعة، والاستثمارات الصناعية، والشراكات التجارية، إضافة إلى التكنولوجيا الصناعية والمبادلات العلمية؛

١٠ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تجري، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تقييما متعمقا وتحليلا إضافيا لأفضل الممارسات في مجال السياسات والاستراتيجيات الصناعية وللدروس المستفادة في ميدان التنمية الصناعية، على أن تأخذ في الاعتبار الأزمة المالية وأثر العولمة في الهيكل الصناعي للبلدان الناميـــة، بحيث تدعم وتعزز التـــعاون فيما بين البلدان النامية من خلال توفير نظرات وأفكار عملية للتعاون الإنمائي الصناعي الدولي وللتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية؛

١١ - تؤكد على أهمية توفير التمويل للتنمية الصناعية، بما في ذلك استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية ، وأساليب التمويل المبتكرة والآليات والوسائل القائمة على أساس السوق من أجل التنمية الصناعية للبلدان النامية، وفي هذا الصدد، ترجو من كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن بينها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في سياق شراكتهما الاستراتيجية، أن تكثف جهودها في مجال تعبئة الموارد من أجل التنمية الصناعية للبلدان النامية، خصوصا عن طريق أنشطة تعزيز الاستثمار، وتطوير المشاريع الإنمائية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومختلف أشكال الشراكات التجارية التي تنطوي على مشاريع محلية وأجنبية على السواء؛

١٢ - تُرحب بالنهج المتكامل الذي تتبعه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في توفير خدمات شاملة ومتكاملة لدولها الأعضاء وترجو منها أن تواصل منح أولوية لحاجات أقل البلدان نموا والبلدان الواقعة في منطقة أفريقيا؛

١٣ - تدعو هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وخصوصا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تقوم، في سياق إعادة توجيه برامجها الجديدة، بتوسيع أنشطتها في مجال تعزيز تنمية صناعية للبلدان النامية تكون أنظف وأكثر استدامة؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -